

## الأونروا توجّه نداء عاجلاً لتوفير التمويل

أصدرت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) نداء عاجلاً إلى الدول المانحة تطالبها بتوفير الأموال اللازمة من أجل تنفيذ خطط الطوارئ التي أعدها. وذكر التقرير أن تبرعات المانحين المقدّمة للاستجابة للأزمة خلال عام ٢٠٠٣ لم تتواكب مع الاحتياجات المتزايدة، مما أسفر عن تخفيض معظم أنشطة الطوارئ، بل والتوقف التام لبعض الأنشطة. واضطر المكتب الإقليمي في الضفة الغربية إلى تخفيض حجم الأغذية المتاحة إلى المستفيدين من أجل تمديد الاحتياطات الحالية حتى نهاية العام. وتغطي السلع التي توزع الآن ٤٠٪ فقط من الاحتياجات التغذوية للسكان، أي بنقص قدره ٥٠٪ من المناشدة السابقة.

وأضاف النداء العاجل ان الوكالة اضطرت إلى تخفيض برنامج إعادة التسكين الطارئ تخفيضاً كبيراً. فمثلاً في قطاع غزة لم يتوفّر خلال الشهر الستة الأولى لعام ٢٠٠٣ سوى ٩٦٦٠٠٠ دولار من إجمالي ٧,٧ مليون دولار مطلوبة لإعادة التسكين، ولم تتمكن الوكالة بهذه الأموال سوى أن تشتري الخيم والبطانيات والمفارش لمن صاروا بلا مأوى.

ويتابع النداء أنه خلال العام ٢٠٠٣ أقيمت المساعدات العينية في شكل الأذية والإمدادات الرئيسية إلى ٧٠٠٠٠ طالب، وفي النصف الثاني من العام، انخفضت المساعدات النقدية من ٣,٤ مليون دولار إلى ٩٥٠٠٠٠ دولار في قطاع غزة، ولم يتوفر سوى ٢٦٠٠ دولار من ٣,٣ مليون دولار مطلوبة في الضفة الغربية.

ولم يتوفر من مبلغ ٩,٢ مليون دولار مطلوبة لبرنامج الصحة الطارئ خلال عام ٢٠٠٣ سوى ١,٣ مليون دولار غطت بشكل كبير الإمدادات الطبية الطارئة.

في هذه الأثناء صرح السيد بيتر هانسن، مفوض عام أونروا، بوقف تدفق إمدادات الأغذية لقطاع غزة بسبب إجراءات الحصار التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تعيق حركة موظفي أونروا ووصول الإمدادات الغذائية. كما عبّر هانسن عن عدم قدرة أونروا على التعامل مع الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المتصاعدة على المعابر. وأضاف أن أونروا ستضطر ابتداءً من ٢٠٠٤/٤/١ لوقف عملية توزيع الأغذية، لعدم تمكنها من مواجهة الصعوبات الإضافية الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية.

حماس في البنك العربي في العيزرية قبل عام ونصف..

وإحدى تقارير إسرائيلي أن الحملة «استهدفت مؤسسات ولجان وجمعيات تابعة لحركتي حماس والجهد الإسلامي، بالإضافة إلى حسابات أخرى تخص نشيطين ومطلوبين لأجهزة الأمن الإسرائيلية، وأنها تمت بموافقة الدائرة القضائية في جهاز المخابرات الصهيوني «الشاباك» ووزارتي الدفاع والعدل، على أن تظل فقط الحملة حسابات لها علاقة بالمنظمات الفلسطينية ودعم أنشطتها العسكرية والاجتماعية، دون المس بالوضع المالي للبنوك وزعزعة استقرارها».

وأشارت المصادر ذاتها بأن الحديث يدور عن المؤسسات والجمعيات التالية:

- ١- جمعية الأنصار، وهي جمعية إسلامية توفر مساعدات مالية لأسر الشهداء والجرحى، وأخرجت عن القانون من قبل الكيان الصهيوني في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويقول الصهاينة إن للجمعية علاقات مباشرة مع حزب الله الذي يقوم بتحويل الأموال لها، ويرأسها نافذ الأعرج الناشط السابق في الجهاد الإسلامي، والذي يعمل وفق الادعاءات الصهيونية مع حزب الله اليوم ويقوم بتجنيد أشخاص لصالح المنظمة، والمساعدة في عمليات تهريب الأسلحة للقطاع.
  - ٢- كما طالت الحملة أيضاً حسابات المركز الإسلامي - دار الأرقم- وهو مشروع يقف وراء إنشائه كما يقول الصهاينة الشيخ أحمد ياسين، من خلال تمويل مالي مباشر من قيادة حماس في سوريا والخارج، وقد استخدمه الشيخ ياسين لعقد لقاءات مع نشطاء الحركة، وهو مركز لانطلاق العمل الدعوي والاجتماعي للحركة في قطاع غزة، ويرأس مجلس إدارته أيضاً الشيخ ياسين.
  - ٣- وجاء في تقرير نشره مركز تراث المخابرات في موقعه على الإنترنت «أن الحملة طالت أيضاً حسابات جمعية الإصلاح الإسلامية في رام الله، والتي أخرجت عن القانون في العام ٢٠٠٢. وهذه الجمعية -وفق المصادر الصهيونية- مرتبطة بحماس وتقوم بتوزيع مساعدات مالية على أسر شهداء وجرحى ومعتقلي الحركة، كما أنها توفر دعماً للكتلة الإسلامية في المؤسسات التعليمية». وادعى التقرير «أن الشيخ جمال الطويل من قيادات الحركة قال خلال التحقيق معه إنه قرر فتح الجمعية في العام ٢٠٠٠ لتكون إطاراً تنشط من خلاله حماس، وتصل معظم عمليات التمويل للجمعية من مؤسسات في أوروبا والخارج لها ارتباط بحماس».
  - ٤- يضيف التقرير «أنه تم استهداف حساب لجنة الزكاة في رام الله والتي أخرجت عن القانون في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢ ويرأسها ناشط في حماس هو عقل ربيع، بسبب دورها في تمويل نشاطات حماس في الأراضي الفلسطينية، وكانت تتلقى اللجنة -وفق التقرير- التمويل من مؤسسات في الخارج مثل الأقصى وانتريال التي أخرجت هي الأخرى عن القانون».
  - ٥- وحسب المصادر نفسها «فإن الحملة طالت أيضاً جمعيات ومؤسسات مرتبطة بالجهاد الإسلامي في فلسطين، مثل جمعية الإحسان في بيت لحم، والتي هي إطار اجتماعي تقدم مساعدات طبية ومالية لنشطاء الحركة؛ وخاصة أهالي المعتقلين والشهداء والجرحى ومن تضررت منازلهم، إلى جانب دعم نشاطات عناصر الجهاد في المؤسسات التعليمية وتنظيم المهرجانات والنشاطات الأخرى، ودعم مطلوبين ونشطاء عسكريين».
  - ٦- وفيما يتعلق بالحسابات الشخصية أوردت المصادر ذاتها «أن الحملة طالت حساب منصور أبو غليون من كبار نشطاء كتائب شهداء الأقصى في جنين، لدوره في تمويل نشطاء الكتائب والمسؤولية عن تنفيذ عدد من العمليات ضد (إسرائيل) وخاصة عمليات إطلاق نار في العام ٢٠٠٣ أسفرت عن مقتل ثلاثة إسرائيليين. كما استهدف حساب نايف أبو شرح من كبار تنظيم فتح في نابلس والذي كان يمول نشطاء آخرين، ومسؤوليته عن تنفيذ عدد من العمليات ضد (إسرائيل) مثل عملية التلة الفرنسية، والتي نفذها استشهادي في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٢ أسفرت عن مقتل سبعة إسرائيليين، وعمليات أخرى عديدة. كما استهدف حساب أيمن فرج مسؤول القاعدة العسكرية للجهة الشعبية في نابلس، لدوره في تنفيذ العملية الاستشهادية في مفترق جيها قرب «بيتاح تكفا» بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٠٣ وأسفرت في حينها عن مصرع أربعة جنود».
- وكانت قوة من الجيش يرافقتها عناصر في المخابرات الإسرائيلية قد داهمت مقر البنك العربي في بلدة العيزرية شرقي القدس المحتلة بتاريخ ١٥/١/٢٠٠٣، ثم استولت على كمية من الأموال كانت في حسابات شخصية تعود لعدد من المعتقلين الفلسطينيين.
- وأشارت مصادر إسرائيلية في حينها أن العملية كانت تستهدف مصادرة أموال موجودة في حسابات معتقلين نشطاء في المقاومة الفلسطينية.

### سلطة النقد الفلسطينية

وبتاريخ ٢٧/٢/٢٠٠٣ أقدمت القوات الإسرائيلية مرة أخرى على مصادرة أموال البنك العربي في العيزرية، حيث قامت بفضص عدد من الحسابات دون أن تقوم بمصادرة أية أموال منها في خطوة غير مسبوقه، وصفتها السلطة الفلسطينية بـ«السرقة» ووصفها د. أمين حداد، رئيس سلطة النقد الفلسطينية، وهي الجهة التي تشرف على عمل البنوك، بـ«سلوك العصابات». وقال إن ما جرى «عمل بربري يستهدف زعزعة النظام المصرفي